الأمم المتحدة

A/C.4/71/SR.2

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
27 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دروبنياك ..... (كرواتيا)

المحتويات

البند ٥٤: من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٥٥: من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٥٦: من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند ٥٧ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *

البند ٥٨: من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال)*

طلبات الاستماع

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17057 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/71/23 (الفصول الثاني إلى السابع))

البند ٥٥ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/71/23 (الفصول من الثاني إلى السابع))

البند ٥٦ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/71/23 (الفصول من الثاني إلى السابع))

البند ٥٧ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/71/23 (الفصول من الثاني إلى السابع))

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (A/71/23 (الفصول الثامن والتاسع، العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر))

١ - **الرئيس:** قال إن إنهاء الاستعمار كان من بين المسائل المميزة منذ إنشاء الأمم المتحدة. فبفضل جهود الأمم المتحدة الدؤوبة، لا سيما جهود اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، لم تعُد الغالبية العظمى من سكان العالم تحت الحكم الاستعماري وأصبح العديد من الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها ١٩٣ عضوا ممثلة في الاجتماع الحالي كدول مستقلة وذات سيادة. وكان العمل الممتاز الذي تقوم به اللجنة الخاصة إحدى السمات المميزة لنجاح المنظمة منذ إنشائها. وعلى الرغم من أن اللجنة الخاصة قد أنجزت ولايتها بطرق عديدة، فإن مهمتها لم تكتمل بعد.

٢ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية)، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار: قال في معرض تقديمه تقرير اللجنة الخاصة عن أعمالها في عام ٢٠١٦ (A/71/23)، إنه نظرا للتطورات الأخيرة في كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية، ينبغي تحديث بعض مشاريع القرارات الواردة في الفصل الثالث عشر من التقرير. وبناء على ذلك، ينبغي إدراج فقرة ثانية عشرة في ديباجة مشروع القرار الثامن عشر المتعلق بمسألة كاليدونيا الجديدة، نصها كما يلي:

”**تلاحظ** قبول كاليدونيا الجديدة بوصفها عضوا كامل العضوية في منتدى جزر المحيط الهادئ في الدورة السابعة والأربعين لمنتدى جزر المحيط الهادئ، الذي عقد في بوهنباي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦“.

٣ - وبناء على ذلك، ينبغي إدراج فقرة ثانية عشرة في ديباجة مشروع القرار التاسع عشر المتعلق بمسألة بولينيزيا الفرنسية، نصها كما يلي:

”**تلاحظ** قبول بولينيزيا الفرنسية بوصفها عضوا كامل العضوية في منتدى جزر المحيط الهادئ في الدورة السابعة والأربعين لمنتدى جزر المحيط الهادئ، الذي عقد في بوهنباي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦“.

٤ - وتابع قائلا إن اللجنة الخاصة واصلت خلال دورتها الموضوعية في حزيران/يونيه ٢٠١٦، تحليل التطورات في الأقاليم السبعة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مسترشدة بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات ذات الصلة وأهداف العقد الدولي الثالث للقضاء

على الاستعمار، التي تعيد التأكيد على الدور الحيوي للجنة الخاصة في النهوض بخطة إنهاء الاستعمار. وعقدت أيضا اللجنة الخاصة حلقتها الدراسية الإقليمية المتعلقة بمنطقة المحيط الهادئ، التي تكرم شعب نيكاراغوا وحكومتها مرة أخرى باستضافتها، وركزت على الالتزامات والإجراءات من أجل إنهاء الاستعمار في الأقاليم.

٥ - وذكر أن اللجنة قد وضعت في اعتبارها عند النظر في مسائل ساموا الأمريكية، وأنغويلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وغوام، ومونتسيرات، وبيتكيرن، وسانت هيلانة، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، المقرر الذي اتخذته في دورتها في عام ٢٠١٥ القاضي بالنظر في حالات تلك الأقاليم في إطار قرارات مستقلة اعتباراً من دورتها لعام ٢٠١٦، وذلك لكفالة تخصيص الوقت الكافي لكل إقليم من هذه الأقاليم، بما يحفظ لها كرامتها.

٦ - **السيد راميريز كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم بصفته رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وقال إنه على الرغم من التقدم المحرز منذ اعتماد الإعلان، فإن مسألة إنهاء الاستعمار تمر حاليا بفترة ركود. وواصلت اللجنة خلال دورتها لعام ٢٠١٦، رصد تنفيذ الإعلان بالنسبة للأقاليم السبعة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٧ - وبفضل ضيافة حكومة نيكاراغوا السخية، عقدت اللجنة الخاصة مرة أخرى الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ في ماناغوا. وذكر أن عددا لم يسبق له مثيل من أعضاء اللجنة الخاصة قد حضر الحلقة الدراسية، التي تمكن فيها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إلى جانب أعضاء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، من تبادل الآراء صراحة بشأن كيفية إحراز تقدم في عملية إنهاء الاستعمار والكيفية التي يمكن أن تحسن بها اللجنة الخاصة عملها. ومن الواضح أن هذا الالتزام لا يقع على عاتق قلة قليلة من أفراد المجتمع الدولي، بل يجب على المجتمع الدولي بأسره أن يوحد قواه من أجل إنهاء الاستعمار. وأعرب عن الأسف لأن وكالة متخصصة واحدة فقط قد حضرت الجلسة الافتتاحية و لم تشارك أي صناديق أو برامج أو وكالات متخصصة في المناقشات.

٨ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٠٧/٦٩ (٢٠١٤)، اجتمع المكتب مع الأمين العام في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ لمناقشة الجهود الأخيرة للمضي قدما في تنفيذ جدول أعمال إنهاء الاستعمار، بما في ذلك نتائج الحلقة الدراسية الإقليمية. وقد شارك أعضاء اللجنة الخاصة بنشاط في ١٣ جلسة عقدت في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد نظرت اللجنة الخاصة في حالات السبعة عشر إقليما الغير متمتعة بالحكم الذاتي وبورتوريكو، فضلا عن المسائل المواضيعية مثل المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة؛ ونشر المعلومات؛ والأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وتنفيذ الوكالات المتخصصة للإعلان؛ والبعثات الزائرة. وفي عام ٢٠١٦، قسّمت اللجنة الخاصة القرار ”الجامع“ الشامل لأحد عشر إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي من أجل ضمان إيلاء الاهتمام اللازم للحالة الفريدة في كل إقليم. ونتيجة لذلك، اتخذت اللجنة الخاصة ٢٢ قرارا بدون تصويت، أي ما يقارب ضعف عدد القرارات التي اعتمدتها في عام ٢٠١٥. وأعرب عن الأمل في أن يكون موقف أعضاء اللجنة الرابعة من مشاريع القرارات التسعة عشر التي قدمتها إليها اللجنة الخاصة موقفا إيجابيا وأوصى بأن تعتمدها الجمعية العامة.

٩ - وتابع قائلا إن اللجنة الخاصة قد أحييت بعد ٢٠ عاما، أسبوع التضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بهدف تعزيز حق هذه الشعوب في تقرير المصير، مع مراعاة أوضاعها الخاصة على أساس كل حالة على حدة. وتشجع اللجنة الخاصة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم والمشاركة في هذا المسعى الاستثنائي بغية تعزيز عزم المجتمع الدولي على وضع حد للاستعمار بجميع أشكاله.

١٠ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخاصة تعلق أهمية كبيرة على تعزيز الحوار والتعاون مع الدول القائمة بالإدارة من أجل التقدم في تنفيذ ولاية إنهاء الاستعمار. وذكر أن المكتب يعتزم إجراء مشاورات غير رسمية مع الدول القائمة بالإدارة والجهات المعنية الأخرى ليستمع إلى آرائها وتحديد التعاون تمشيا مع مسؤوليات الدول القائمة بالإدارة على تنفيذ تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، فإن البعثات الزائرة وسيلة فعالة تستخدمها اللجنة الخاصة لتقييم الوضع في الأقاليم والتواصل معها مباشرة. وتعكف اللجنة الخاصة على استعراض المقترحات المقدمة خلال الحلقة الدراسية الإقليمية والدورة الموضوعية، فضلا عن جدوى زيارة الإقليم.

١١ - ثم قال إن الحوار الحقيقي سيعود بالنفع على جميع الأطراف، لا سيما شعوب الأقاليم. وإذا تعاونت الدول القائمة بالإدارة والجهات المعنية الأخرى وأبدت الإرادة السياسية اللازمة فمن شأن ذلك أن يساعد الأقاليم في التعجيل بعمليات إنهاء الاستعمار في كل منها. ويمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني أيضا بدور هام. وأوضح أن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره يتقاسمان المسؤولية عن إنهاء الاستعمار ويجب أن يفعلا ما في وسعهما لتسريع العملية وتحقيق القضاء على الاستعمار بحلول نهاية العقد الدولي الثالث.

١٢ - وتكلم باسم حركة عدم الانحياز فقال إن الحركة تعلق أهمية كبيرة على الهدف العالمي المتمثل في إنهاء الاستعمار وتدعم بالكامل تطلعات الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري إلى ممارسة حقها المشروع في تقرير المصير. فوجود الاستعمار أيا كان شكله، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي، يتعارض مع كل من إعلان إنهاء الاستعمار والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتدعو الحركة الأمم المتحدة إلى الوفاء بمسؤولياتها، والتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار، بهدف القضاء نهائيا على الاستعمار، وفقا للإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وميثاق الأمم المتحدة. وتشدد، مرة أخرى، على أهمية التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

١٣ - وزاد على ذلك قوله إن الحركة تؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به اللجنة الخاصة، التي ينبغي أن تتوخى سبلا مختلفة لتعزيز كفاءتها بغية تحسين التفاعل والتعاون مع الدول القائمة بالإدارة، وكفالة مشاركة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير مستقبلها. وفي الوقت نفسه، تحث الحركة الدول القائمة بالإدارة على أن تقدم الدعم الكامل لأنشطة اللجنة الخاصة وأن تتعاون تعاونا تاما مع هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة. ولا تزال الحركة ملتزمة بالاضطلاع بدورها لضمان إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق هدف القضاء على الاستعمار خلال العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وتحث الحركة أيضا جميع الدول القائمة بالإدارة على دفع تعويض كامل عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخسائر البشرية والمادية المترتبة على احتلالها لتلك الأقاليم.

١٤ - ومضى قائلا إن على الأمم المتحدة أن تكفل ألا تؤثر الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تنفذها الدول القائمة بالإدارة على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك هويتها الثقافية وتراثها، بل يجب أن تعزز تنميتها وتساعدها على ممارسة حقها المشروع في تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، تحث الحركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تنفذ بالكامل مقررات وقرارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المتعلقة بإعادة الممتلكات الثقافية إلى الشعوب التي كانت أو ما تزال خاضعة للحكم الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي.

١٥ - واستطرد يقول إن الحركة تؤكد من جديد موقفها بشأن مسألة بورتوريكو، الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء الدول أو الحكومات، الذي تؤكد فيه الحركة من جديد على حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وتحث الجمعية العامة على النظر فعليا في مسألة بورتوريكو من جميع جوانبها. وقال إن الحركة تعرب عن قلقها إزاء التشريع الذي اعتمده كونغرس الولايات المتحدة لفرض مجلس رقابة مالية على حكومة بورتوريكو من شأنه أن ينتهك سلطة تلك الحكومة المحدودة على الميزانية والشؤون المالية وغيرها. ويساور الحركة القلق أيضا لأن المدعي العام للولايات المتحدة قد ذكر مؤخرا أن الأحداث التي وقعت في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٢، التي اعتمد على اساسها شعب بورتوريكو دستورا، لم تغير مركزها الدستوري بوصفها إقليما، وهو ما يتناقض مع البيانات التي أدلت بها الولايات المتحدة في عام ١٩٥٣ عندما طلبت إعفاءها من الإبلاغ عن بورتوريكو بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقال في خاتمة بيانه إن الحركة تواصل دعم حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي دولة فلسطينية مستقلة لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس القرارات الدولية ذات الصلة.

١٦ - **السيد كورتوريال** (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقال إنه ينبغي أن تكون جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم قادرة على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وزاد على ذلك قوله إن الجماعة تجدد التزامها الكامل بهدف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، وأهاب بالدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع اللجنة الخاصة، وأن تعتمد التدابير اللازمة لتحقيق إنهاء الاستعمار على وجه السرعة في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يقع بعضها في منطقة الجماعة، مع أخذ الحالات الفردية لهذه الأقاليم في الاعتبار، ومن ذلك أن بعض هذه الأقاليم هي ''حالات استعمارية خاصة فريدة'' تتعلق بتراعات سيادية. وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تقدم بانتظام معلومات دقيقة عن كل إقليم من الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وفي مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أعرب رؤساء الدول والحكومات في الجماعة مجددا عن التزامهم بمواصلة العمل من أجل جعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الاستعمار.

١٧ - ومضى قائلاً إن الجماعة تؤيد عمل إدارة شؤون الإعلام، بما في ذلك استخدام اللغات الرسمية الست على الموقع الشبكي لإنهاء الاستعمار، وإن كانت تشدد على أهمية كفالة استكمال المحتوى بانتظام بجميع اللغات. وتعرب الجماعة عن تقديرها لتوفير تغطية لاجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار على موقع تلفزيون الأمم المتحدة على الإنترنت في عام ٢٠١٦، وتحث إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام على كفالة نشر المعلومات المتعلقة

بإنهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك تغطية جميع اجتماعات اللجنة الخاصة.

١٨ - وأعرب عن دعم الجماعة القوي للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، كما أكد ذلك مجددا رؤساء دول وحكومات الجماعة في آخر مؤتمر قمة عقدوه. وأشار إلى أنهم أعربوا في مؤتمر القمة عن اهتمامهم الراسخ بضرورة استئناف المفاوضات بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل التوصل، في أسرع وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، وفقاً للقرارات والإعلانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. كما دعوا أيضا الأمين العام للأمم المتحدة، مرة أخرى، إلى استئناف الجهود التي يبذلها للوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة بهدف استئناف المفاوضات، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز. كما كررت الجماعة تأكيد أهمية مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي تدعو فيه الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية، وسلطت الضوء على الموقف البناء المستمر لحكومة الأرجنتين واستعدادها للتفاوض بشأن حل سلمي ونهائي للنزاع.

١٩ - وفي ما يتعلق بقرارات اللجنة الخاصة البالغ عددها ٣٥ قراراً بشأن بورتوريكو، قال إن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الجماعة أكدوا من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وسلطوا الأضواء في مؤتمر القمة لعام ٢٠١٦، على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وأشاروا إلى إعلان هافانا الصادر في عام ٢٠١٤ الذي يدعو إلى إحراز تقدم بشأن مسألة بورتوريكو.

٢٠ - وواصل حديثه قائلا إنه من الضروري بذل جهود مستمرة لتيسير نمو الاقتصادات الهشة في الأقاليم الجزرية الصغيرة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ نموا مطردا ومتوازنا. وينبغي السماح لتلك الأقاليم بممارسة حقها في تقرير المصير. فعندما تكون إرادة أغلبية سكان الشعوب الأصلية واضحة لا لبس فيها، ينبغي للدول القائمة بالإدارة ألا تحبط تلك الإرادة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولذلك، فإن الجماعة لا تزال يساورها القلق إزاء الحالة في جزر تركس وكايكوس، وهي تشدد على ضرورة أن يشارك شعب ذلك الإقليم مشاركة مجدية في تقرير مستقبله بنفسه. وبالمثل، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمسائل الرئيسية التي تؤثر على الجزر الصغيرة، مثل فقدان الأراضي السريع بسبب الكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ.

٢١ - وأضاف يقول إن الجماعة تؤيد جميع القرارات التي اتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الصحراء الغربية، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٩٨/٧٠، وتكرر من جديد تأكيد دعمها القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين، يؤدي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٢٢ - **السيد راميريز كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، فقال إن الاستعمار ينتهك المبادئ الأساسية للديمقراطية والحرية، وبالتالي فمن غير المقبول أن يظل هناك سبعة عشر إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي في القرن الحادي والعشرين. وينبغي للدول الأعضاء أن تكثف الجهود من أجل وضع حد للاستعمار بجميع أشكاله، وسيواصل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية دعم

عمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل تحقيق تلك الغاية. وأشار إلى أن شعوب أمريكا الجنوبية قاتلت ببسالة طوال تاريخها من أجل نيل استقلالها ووضع حد للهيمنة الأجنبية.

٢٣ - وأوضح أن الجوانب التاريخية والقانونية لمسألة جزر مالفيناس تستبعد أي حل يقوم على مبدأ تقرير المصير، كما أقرت بذلك مبدئيا الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠). وفي إعلان صدر في عام ٢٠١٣ (A/68/856)، أعرب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن تأييده للحقوق السيادية الشرعية للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها، كما أيد مصلحة المنطقة في استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة. وقد سلط الإعلان الأضواء على موقف حكومة الأرجنتين البناء الثابت، واستعدادها للتفاوض من أجل التوصل إلى حل نهائي. ورفض اتحاد دول أمريكا الجنوبية بشدة في إعلان أصدره في عام ٢٠١٠ (A/65/812) قيام المملكة المتحدة باستكشاف للموارد الطبيعية غير المتجددة واستغلالها في الجرف القاري الأرجنتيني، وهو ما يعتبره الاتحاد انتهاكاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي يدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية الجانب.

٢٤ - وأضاف قائلا إن مجلس وزراء الخارجية للبلدان الأعضاء في اتحاد دول أمريكا الجنوبية اعترض بشدة، في إعلان صدر عام ٢٠١٢ (A/66/815)، على الوجود العسكري للمملكة المتحدة في جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وعلى العمليات العسكرية التي تقوم بها فيها، ووصف تلك الأنشطة بأنها تتعارض والسياسة الإقليمية، سياسة السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع. وزاد على ذلك قوله إن إعلانا خاصا آخر، اعتمد في عام ٢٠١٢ (A/67/728)، قد رفض فكرة ''الاستفتاء'' في ما يتعلق بالجزر لعدم انطباق مبدأ تقرير المصير عليها.

٢٥ - وأضاف قائلا إن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية يؤكد من جديد على جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية ويؤيد جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل سياسي وتيسير ممارسة حق تقرير المصير. وقال في خاتمة بيانه إن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بصفتها جزءا من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تؤكد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، ودعا الجمعية العامة إلى استعراض مسألة استعمار بورتوريكو على نحو شامل.

٢٦ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن اللجنة الخاصة تقوم بدور أساسي في عملية إنهاء الاستعمار، وإن حكومة بلده تؤيد بالكامل قيادة الأمم المتحدة في تلك العملية، وفقا لأحكام الميثاق وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وذكر أن ذلك القرار يشير بوضوح إلى أن هناك أكثر من شكل واحد للاستعمار، وأنه أرسى مبدأ تقرير المصير واحترام السلامة الإقليمية، بوصفهما مبدأي إنهاء الاستعمار الواجبي التطبيق في مختلف الحالات. ويجب إنهاء الاستعمار في الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، مع مراعاة خصوصية كل حالة.

٢٧ - وتابع قائلا إن الأرجنتين بوصفها نصيرا للحق في تقرير المصير في جميع الحالات التي يكون فيها هذا الحق قابلا للتطبيق، فإنها لا يمكن أن تقبل باستخدام هذا المبدأ بهدف انتهاك السلامة الإقليمية للدول القائمة. ومضى قائلا إن المملكة المتحدة قد قامت في أعقاب احتلالها القسري لجزر

مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندوتش الجنوبية، وطردها السلطات الأرجنتينية والسكان الأرجنتينيين في عام ١٨٣٣، قامت بتوطين المستوطنين وفرضت قيودا صارمة على سياسات الهجرة، التي واصلت بموجبها التحكم في تركيبة سكان الإقليم. وإذ سلمت الجمعية العامة بأن سكان الجزر ليسوا شعبا خاضعا للاستعمار، فقد وصفت في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠) مسألة جزر مالفيناس بأنها ''حالة استعمارية خاصة وفريدة'' تتعلق بالنزاع على السيادة يجب تسويتها عن طريق المفاوضات بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مع مراعاة مصالح سكان الجزر.

٢٨ - ومنذ صدور القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) أجرت الأرجنتين والمملكة المتحدة على مدى عقدين من الزمن تقريبا، مفاوضات موضوعية ونظرتا في عدة مقترحات من أجل تسوية النزاع؛ وقد صيغت وثائق تشهد على موافقة المملكة المتحدة على الاعتراف بالسيادة الأرجنتينية على الجزر. وخلال تلك المفاوضات، تعاون البلدان بشأن المسائل العملية المتصلة برفاه سكان الجزر. وقال إن حكومة بلده قد التزمت بالتمسك بمصالح وطريقة حياة المواطنين البريطانيين الذين يعيشون في جزر مالفيناس، وفقا للدستور الأرجنتيني.

٢٩ - وعلى الرغم من أن نزاع عام ١٩٨٢، الذي حدث عندما كانت الأرجنتين تحكمها ديكتاتورية عسكرية، قد أسفر عن نتائج مأساوية بالنسبة لكل من الأرجنتين والمملكة المتحدة، فإن طبيعة النزاع لم تتغير. ومنذ ذلك الحين، رفضت المملكة المتحدة مرارا وتكرارا استئناف المفاوضات، وتجاهلت النداءات التي وجهتها العديد من المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية. وأدانت أيضا تلك الكيانات أنشطة استكشاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة واستغلالها من جانب واحد في المنطقة المتنازع عنها. وفي هذا الصدد، شكر مجموعة الـ ٧٧ والصين على الإعلان الوزاري الذي اعتمدته مؤخرا، الذي كررت فيه تأكيد الاعتراف بحقوق الحكومة الأرجنتينية فيما يتعلق بأنشطة استكشاف الهيدروكربونات واستغلالها في المنطقة المتنازع عليها من جانب واحد.

٣٠ - وتابع قائلا إن الرئيس الأرجنتيني موريسيو ماكري قد أعرب عن استعداده منذ أن تولى منصب الرئاسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لبدء مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية مع المملكة المتحدة. فالبيان المشترك الصادر عن الحكومتين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ يعكس نيتهما استئناف الحوار بشأن جميع الجوانب المتعلقة بجنوب المحيط الأطلسي، في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة والتي تحفظ حقوق الأرجنتين في سيادتها على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وفي الختام، كرر تأكيد دعوة المملكة المتحدة إلى المشاركة في هذا الحوار بهدف تسوية النزاع الطويل الأمد بطريقة ودية.

٣١ - **السيد الشندويلي** (مصر): قال إن مصر تعلق أهمية كبيرة على الحق في تقرير المصير وإن جميع الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري ينبغي أن تكون قادرة على ممارسة هذا الحق وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ثم قال إنه إذ يلاحظ الحاجة إلى تحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد، فإنه يعرب عن دهشته لأن نفس الدول الأعضاء التي تزعم أنها أبطال في مجال حقوق الإنسان وضامنة لها لا تزال تعارض الحق في تقرير المصير. وكرر تأكيد تأييد حكومة بلده لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال في دولة فلسطين، دولة ذات سيادة كاملة ولها مقومات البقاء،

وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقرارات المعترف بها دوليا وأبسط المبادئ الإنسانية.

٣٢ - **السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وجود الاستعمار أيا كان شكله، بما في ذلك الاستغلال السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلان إنهاء الاستعمار. ونتيجة لذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تُعجل بتنفيذ عملية إنهاء الاستعمار في ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بهدف القضاء التام على الاستعمار وفقا لذينك الصكين وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٣٣ - وأعرب عن قلق وفد بلده لاستغلال الدول القائمة بالإدارة للموارد الطبيعية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وقال إنه ينبغي لهذه الدول أن تتجنب أي أنشطة يمكن أن تضر بمصالح الشعوب الخاضعة لإدارتها، بما في ذلك سلامتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. فالأنشطة العسكرية التي تقوم بها الدول القائمة بالإدارة في بعض الأقاليم تشكل مصدر قلق خاص. وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع الأمم المتحدة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من خلال تيسير البعثات الزائرة في الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن تكفل تقديم المعلومات وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة لمساعدة الأمانة في إعداد ورقات عمل عن الأقاليم المعنية. وأوضح أن النهوض بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا شرط مسبق لأي قرار بتغيير مركزها.

٣٤ - وتابع يقول إنه على الرغم من أن حكومة بلده تؤيد تماما عمل اللجنة الخاصة، ينبغي لهذه الأخيرة أن تعتمد أساليب عمل أكثر فعالية، وتُحسن تفاعلها وتعاونها مع الدول القائمة بالإدارة، وتكفل المشاركة النشطة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير مستقبلها.

٣٥ - **السيد دي أغويار باتريوتا** (البرازيل): قال إن حكومة البرازيل تواصل دعمها الراسخ لحقوق الأرجنتين المشروعة في جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأعرب عن الأسف لأن النزاع لا يزال دون حل، بعد مرور ٥٠ عاما على اتخاذ الجمعية العامة لأول قرارها بهذا الشأن، وفي ظل العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وأضاف قائلا إنه نظرا لأن جزر مالفيناس تشكل جزءا من أراضي الأرجنتين، فإن مبدأ السلامة الإقليمية ينطبق عليها. وفي المقابل، فإن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق، لأن السكان البريطانيين قد وُطّنوا في الجزر خلال الاحتلال غير الشرعي بعد طرد السكان الأرجنتينيين. واقترح أن حل النزاع يتطلب حوارا بين الطرفين، وأن البرازيل رحبت في هذا السياق بالاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. فالوضع الاستعماري ''الخاص والفريد'' قيد النظر هو نزاع على السيادة دام ما يقرب من ٢٠٠ عام، ولا يزال مسألة رئيسية معلقة على جدول الأعمال العالمي.

٣٦ - وتابع قائلا إنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩، فإن حكومته تحث المملكة المتحدة على وقف استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها في المنطقة المتنازع عليها. وعلاوة على ذلك، وانطلاقا من مبدأ التضامن، ووفقا للمبدأ الوارد في ذلك القرار، لم تأذن البرازيل للسفن أو الطائرات المتجهة إلى جزر مالفيناس باستخدام موانئها أو مطاراتها، لأن ذلك يمكن أن يستتبع إدخال تعديلات انفرادية على الوضع.

٣٧ - وأشار إلى فحوى القرارات والإعلانات التي اعتمدتها مختلف المنتديات الإقليمية بشأن هذا الموضوع، وأعرب عن اعتقاد وفد بلده أن الحل التفاوضي هو الخيار الوحيد، وحث الأمين العام على مواصلة بذل مساعيه الحميدة في هذا الصدد.

٣٨ - **السيد راميريز كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الاستعمار يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وإهانة للكرامة الإنسانية. وقال إن الأمم المتحدة عليها التزام أخلاقي بمساعدة جميع الشعوب التي لا تزال ترزح تحت النظم الاستعمارية القديمة. وذكر أن بعض الدول القائمة بالإدارة لا تنوي استكمال عملية إنهاء الاستعمار وتقوم بدلا من ذلك باستغلال الموارد الطبيعية للأقاليم الخاضعة لسيطرتها وتحاول في الوقت نفسه تغيير الوضع الديمغرافي، والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتلك الأقاليم حسبما تراه مناسبا. وأضاف قائلا إن وفده يدعو الدول الاستعمارية إلى التقيد بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وكفالة الحق في تقرير المصير والاستقلال للأقاليم الواقعة تحت سيطرتها وإنهاء الاستعمار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات ملموسة لدعم تطلعات الشعوب التي يحول الاستعمار دون تحررها واستقلالها.

٣٩ - وأعرب عن تأييد فنزويلا لحق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال، ودعا حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء فرض هيمنتها الاستعمارية على تلك الجزيرة وشعبها، مما تسبب في أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، وكذلك إلى إطلاق سراح السجين السياسي أوسكار لوبيز ريفيرا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنظر الجمعية العامة في مسألة بورتوريكو من جميع جوانبها.

٤٠ - وتابع يقول إن استمرار المملكة المتحدة في نهب جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، انتهاكا للقانون الدولي، إنما هو عمل مشين. وأوضح أن الأمم المتحدة تعتبر أن مسألة جزر مالفيناس تمثل انتهاكا للسلامة الإقليمية للأرجنتين وبالتالي فهي نزاع على السيادة بين الدولتين المعنيتين، وأن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق عليها. وينبغي أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي وتفاوضي للنزاع وفقا للقانون الدولي.

٤١ - وأكد مجددا تأكيد التزام وفد بلده بحق تقرير المصير والاستقلال لشعب الصحراء الغربية. وأعرب عن أمل وفده في أن تُستأنف عملية التفاوض بقيادة الأمم المتحدة، بهدف تنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير الذي حيل دون إجرائه حتى الآن، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وأعرب عن قلق فنزويلا إزاء المحاولات المغربية الرامية إلى تعزيز ''حكم ذاتي تحت إشراف المغرب'' في الصحراء الغربية، وهذا أمر خارج خطة التسوية لعام ١٩٩١. وأضاف قائلا إن فنزويلا تدين العقبات الأخيرة أمام استقلال الصحراويين، بما في ذلك الإجراءات الأخيرة التي أثرت مباشرة على جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

٤٢ - ومضى قائلا إن فنزويلا تود أيضا أن تعرب عن رفضها لاحتلال فلسطين، والعملية الاستعمارية الجارية هناك التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منتهكة بذلك القانون الدولي. وكرر تأكيد دعم فنزويلا الثابت لحل قائم على وجود دولتين لتلك الحالة المأساوية ودعا إلى إنهاء العنف ضد الفلسطينيين.

٤٣ - **السيد سكينر - كلي** (غواتيمالا): قال إن النزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة قد تم تعريفه بوصفه حالة استعمارية ''خاصة وفريدة'' بسبب خصائصها المميزة. وقد انتهكت السلامة الإقليمية للأرجنتين في عام ١٨٣٣ عن طريق احتلال جزء من أراضيها وتشريد سكانها قسرا. ومنذ ذلك الحين، حيل دون استيطان الأرجنتين في جزر مالفيناس، وقامت السلطة القائمة بالاحتلال بنقل بعض سكانها إلى ذلك الجزء من أراضي

الأرجنتين؛ ولذلك فإن هذه الحالة تنطوي على إقليم مستعمر، لا شعب مستعمر. وتمشيا وأحكام الفقرة ٦ من إعلان إنهاء الاستعمار، استبعدت الأمم المتحدة تحديدا، بناء على ذلك، إمكانية تطبيق حق تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس. وتابع يقول إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الحادية والخمسين لاعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠). وقد سبق أن أعربت لأرجنتين عن استعدادها لتسوية الحالة بالحوار والتفاوض، وأعرب عن الأمل في أن تقوم الدولة القائمة بالاحتلال بدورها من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم لهذا النزاع.

٤٤ - وأعرب عن تأييد غواتيمالا التام لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية، وكرر تأكيد دعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل مساعدة الطرفين على إيجاد حل سياسي للنزاع يكون عادلا ودائما ومقبولا من الطرفين. وحث الطرفين على مواصلة إبداء الإرادة السياسية وتهيئة مناخ موات للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات متعمقة أكثر. واختتم قائلا إنه من الضروري إيجاد حل للمسألة، لا يخدم مصلحة شعب الصحراء الغربية فحسب، ولكن من أجل تحقيق الاستقرار والأمن والسلامة في منطقة المغرب العربي.

٤٥ - **السيد باروس ميليت** (شيلي): قال إن على الدول القائمة بالإدارة أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان الانتهاء بسرعة من عملية إنهاء الاستعمار بالنسبة لما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، كما ينبغي لها أن تحيل معلومات كافية عن الأقاليم الخاضعة لسيطرتها، وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

٤٦ - وتابع قائلا إن مسألة جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندوتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها حالة استعمارية خاصة وفريدة تتعلق بنزاع على السيادة. وأوضح أن شيلي تؤكد من جديد الحقوق المشروعة للأرجنتين على تلك الجزر والمناطق البحرية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وهي تحث الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن. ثم قال إن وفده يدعو الأمين العام إلى مواصلة مهمته للمساعي الحميدة بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وأكد استعداد الأرجنتين للتفاوض بشأن حل دائم. واختتم قائلا إن بلده يثني على إدارة شؤون الإعلام لما تبذله من جهود من أجل نشر أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بوسائل منها مواصلة تحديث الموقع الشبكي المتعلق بإنهاء الاستعمار التابع للأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية الست.

٤٧ - **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إن حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير هو مبدأ تسير عليه السياسة الخارجية المكسيكية. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل مشاركتها في عملية إنهاء الاستعمار، لا سيما في إطار العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٤٨ - وأضاف قائلا إن المكسيك تؤيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وتدعو الطرفين إلى إحراز تقدم حقيقي والتفاوض بجدية بشأن المسألتين الأساسيتين، ألا وهما فحوى الحل السياسي، والوسائل اللازمة لتحقيق تقرير المصير. وينبغي إجراء استفتاء لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير وليختار حلا من بين الحلول المتاحة من أجل تقرير مستقبله. وكرر تأكيد دعم وفد بلده لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، التي هي أهم ضامن لوقف إطلاق النار، وقال إن بلده ينضم إلى الدعوة إلى اتخاذ تدابير

لضمان تمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها بفعالية. وعلى وجه الخصوص، فمن الأهمية بمكان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٨٥ (٢٠١٦). وعلاوة على ذلك، فإن المكسيك تكرر تأكيد دعمها لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي، التي هي عامل أساسي في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ويقبله الطرفان.

٤٩ - وفيما يتعلق بالنزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، قال إن المكسيك تقر بالحقوق القانونية والتاريخية للأرجنتين في النزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وينبغي أن تواصل الأرجنتين والمملكة المتحدة، على أساس قيمهما المشتركة، السعي من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع، وفقا لقرارات الأمم المتحدة وقرارات المحافل المتعددة الأطراف الأخرى. وقال في خاتمة كلامه إن المكسيك تدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية من شأنها أن تشكل انتهاكا لتلك القرارات والاستفادة من المساعي الحميدة للأمين العام.

٥٠ - **السيد ويبسن** (أنتيغوا وبربودا): قال إن إكمال عملية إنهاء الاستعمار سوف يتطلب استمرار الحوار المفتوح بين الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وشعوب الأقاليم المعنية. وأعرب عن التزام حكومة بلده بالمبادئ التوجيهية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ودعا إلى التفاوض بشأن حل سياسي مقبول من الطرفين لجميع النزاعات. وقال إن على جميع الأطراف المعنية أن تنفذ الولايات التي أنشأها مجلس الأمن وتمتثل لها امتثالا تاما. كما ينبغي لها أن تُبدي الإرادة السياسية المطلوبة والعمل بطريقة تفضي إلى الحوار. وينبغي أن تظل الشواغل السياسية والاقتصادية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان في مقدمة المسائل المطروحة في جميع المفاوضات.

٥١ - وتابع قائلا إنه نظرا لأن مراعاة مصالح الأقاليم التابعة مسألة بالغة الأهمية، ينبغي أن توافق اللجنة على تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتعليمي في الأقاليم، وتساعد في تطوير أشكال ملائمة من الحكم الذاتي وتأخذ في الاعتبار التطلعات السياسية ومراحل التنمية والتقدم التي بلغها شعب كل إقليم. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تكون مستعدة لتقديم تنازلات من أجل تحقيق أهداف اللجنة.

٥٢ - **السيد سانابريا ريفارولا** (باراغواي): قال إن بلده لا يزال ملتزما بإكمال عملية إنهاء الاستعمار والقضاء على آفة الاستعمار، وهي من مخلفات الماضي أضرت بالبعض وأفادت البعض الآخر. وأعرب عن تأييد باراغواي لمبدأ تقرير المصير لسكان الأقاليم المستعمرة الأصليين، وإنه لئن كان يتفهم صعوبة تحقيق التوازن بين مصالح السكان الأصليين، والسكان الذين وطّنهم الاستعمار والدولة القائمة بالإدارة، فإن الأمم المتحدة يجب أن تتصرف تمشيا مع المبدأ الذي يعطي الأسبقية بوضوح لحقوق السكان الأصليين. وذكر أنه قد أحرز تقدم ملحوظ في عملية إنهاء الاستعمار، وعزا ذلك في المقام الأول إلى الإرادة السياسية للدول. بيد أن عملية إنهاء الاستعمار تتجاوز جهود أي حكومة بعينها وهي ليست مبادرة حكومية؛ بل هي مطلب اجتماعي متأصل في التطلعات السياسية للسكان الأصليين. وأضاف قائلا إن قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) هما أكثر الصكوك جدوى وشفافية لضمان ممارسة السيادة أو الاندماج أو الاستقلال الذاتي ممارسة كاملة.

٥٣ - وزاد على ذلك قوله إن الأرجنتين والمملكة المتحدة ينبغي أن يستأنفا المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. واختتم قائلا إن وفد بلده يثني على الموقف البناء للحكومة الأرجنتينية ورغبتها الدائمة في استكشاف جميع السبل من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

٥٤ - **السيد مندوزا - غارسيا** (كوستاريكا): قال إن بلده يؤيد تماما عملية إنهاء الاستعمار والحق في تقرير المصير، اللذين ينبغي أن يمارسا بطريقة ديمقراطية وفي ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والسلامة الإقليمية للدول. وذكر أن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار تقوم بدور هام في تلك العملية وأعرب عن ثقة وفد بلده في أن تستخدم أفضل الوسائل لضمان تنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار، وأحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والتدابير المعتمدة في سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وحث الدول القائمة بالإدارة على إحالة المعلومات المطلوب بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

٥٥ - وأضاف قائلا إن كوستاريكا تعترف بحقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وهو مطلب مشروع تؤيده العديد من قرارات الجمعية العامة. وقد أعلنت الجمعية العامة واللجنة الخاصة منذ عام ١٩٦٥ بشكل قاطع أن النزاع على السيادة ''حالة استعمارية خاصة وفريدة''. وقال إن وفده يدعو إلى احترام مبادئ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وحث الطرفين على استئناف المفاوضات من أجل الخروج من هذا المأزق الذي دام خمسين عاما.

٥٦ - وتابع يقول إن هناك صلة مباشرة بين السيادة والديمقراطية والامتثال للقانون الدولي. ولذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تيسر حل النزاعات الدولية المدرجة على جدول أعمالها وفقا لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والقانون الدولي. ثم قال إن كوستاريكا تواصل دعم حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية، تمشيا مع مبادئ وأحكام القانون الدولي، بما في ذلك قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥). واختتم قائلا إن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تقوم بعمل قيم ويجب أن تواصل الوفاء بولايتها، التي ينبغي توسيع نطاقها ليشمل رصد حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف.

٥٧ - **السيدة كاريون** (أوروغواي): قالت إنه ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء الاستعمار وتشجيع التعاون والحوار بين الدول القائمة بالإدارة والأقاليم. وقالت أيضا إن أوروغواي تدافع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. ويجب استئناف المحادثات بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) في أقرب وقت ممكن، وبحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم، ويقبله الطرفان ينص على تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي في هذا الصدد، ويدعو الطرفين إلى التعاون مع الأمم المتحدة من أجل تنفيذ تدابير تكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين. وأعربت عن قلق أوروغواي إزاء تداعيات القرار المغربي القاضي بسحب جزء من العنصر المدني من البعثة؛ وقالت إن هذا القرار الانفرادي قد أدّى إلى تغيير شروط تشغيل بعثة حفظ السلام الصادر بها تكليف من مجلس الأمن، وقد أصبح يمثل سابقة مثيرة

للقلق. وأعربت أيضا عن أسف أوروغواي لتدهور الحالة في منطقة كَركُورات نتيجة أشغال الطرق المغربية خارج الجدار الرملي.

٥٨ - ومضت تقول إن أوروغواي مؤيد قوي لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، ولكن هذا المبدأ لا ينطبق على حالة جزر مالفيناس، التي ينطبق عليها مبدأ توجيهي آخر، هو مبدأ السلامة الإقليمية للدول. وأوضحت أن مطالب الأرجنتين المشروعة بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها لا ما يبررها تاريخيا وقانونيا وجغرافيا. وقد عرّفت الجمعية العامة واللجنة الخاصة في قراراتهما المتتالية النزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بأنه حالة استعمارية خاصة وفريدة لا يمكن تسويتها إلا من خلال حل سلمي عن طريق التفاوض بين الطرفين المعنيين. ولذلك فمن الضروري أن يستأنف الطرفان المفاوضات من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم للنزاع وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة وإعلانات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وينبغي أيضا أن يحجم الطرفان عن اتخاذ التدابير الانفرادية التي قد تعوق هذا الحل. واختتمت قائلة إن استئناف الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل الوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها له كل من اللجنة الخاصة والجمعية العامة سيكون خطوة هامة نحو استئناف المفاوضات.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٥٩ - **السيد بيري** (المملكة المتحدة): قال إن بلده لا يخامره أدنى شك في سيادته على جزر فوكلاند، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، أو في ما يتعلق بمبدأ حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، من أجل أن يقرروا مركزهم السياسي بحرية ويواصلوا تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك، فلا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك. فالاستفتاء الذي أُجري في عام ٢٠١٣ بشأن الجزر، وصوت فيه ٩٩,٨ في المائة من السكان لصالح بقاء الجزر إقليما تابعا للمملكة المتحدة في ما وراء البحار، وجّه رسالةً واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يريدون الحوار بشأن السيادة. وقال إن الأرجنتين لا تزال ترفض تطبيق حقوق الإنسان الأساسية هذه على هؤلاء السكان، وهو ما يتعارض ومبادئ الميثاق.

٦٠ - وتابع قائلا إن الادعاءات بأن التنقيب عن المواد الهيدروكربونية في مياه فوكلاند يمثل إجراءات أحادية الجانب، إنما هي ادعاءات غير صحيحة. وذكر أن قرار الأرجنتين استهداف أصول تلك الشركات والعاملين فيها له دوافع سياسية، وهو محاولة غير مقبولة الهدف منها ممارسة الولاية القضائية خارج أراضيها من دون مسوّغ قانوني، لما ينطوي عليه ذلك من عواقب خطيرة على النشاط التجاري وحرية التجارة على الصعيد العالمي. وزاد على ذلك قوله إن التنقيب عن المواد الهيدروكربونية في المنطقة نشاط تجاري مشروع تنظمه تشريعات حكومة جزر فوكلاند، مع التقيد الصارم بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقال إن القانون المحلي الأرجنتيني لا ينطبق على جزر فوكلاند. وأشار إلى أن العمليات التي تقوم بها الشركات الدولية العاملة في تلك المناطق، والتي تخضع لأنظمة دولية صارمة، ولعمليات تفتيش منتظمة، تعود على المنطقة بفوائد اقتصادية أكبر، وينبغي ألا تُسلط عليها عقوبات خارجية غير مشروعة. وقال إن وفد بلده يرحب بالبيان الأخير المشترك الصادر عن المملكة المتحدة والأرجنتين الذي يشير إلى أن تدابير مناسبة ستتخذ لإزالة جميع العقبات التي تحد من النمو الاقتصادي والتنمية

المستدامة في جزر فوكلاند، بما في ذلك في مجالات التجارة والصيد والنقل البحري والهيدروكربونات.

٦١ - واستطرد قائلا إن المملكة المتحدة أوضحت أيضا أنه لم يُطرد أيُّ سكان مدنيين من جزر فوكلاند في عام ١٨٣٣. وقد أُرسلت الأرجنتين حامية عسكرية إلى هناك في وقت سابق، في محاولة لفرض سيادتها على إقليم خاضع للسيادة البريطانية، ولكن المملكة المتحدة طردت تلك الحامية العسكرية، وشجعت السكان المدنيين، الذين سبق أن طلبوا إذنا من بريطانيا بالبقاء هناك على أن يفعلوا ذلك. ومضى يقول إن الحدود الاقليمية لجمهورية الأرجنتين في عام ١٨٣٣ لم تكن تشمل النصف الجنوبي لشكلها الحالي، أو أي إقليم في جزر فوكلاند أو أنتاركتيكا أو جزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية. وزاد على ذلك قوله إن مقاطعة تييرا ديل فويغو، التي تدعي الأرجنتين أن الأقاليم المتنازع عليها تنتمي إليها، لم تصبح جزءا من الأرجنتين إلا حوالي عام ١٨٨٣، بينما يعود تاريخ السيادة البريطانية على جزر فوكلاند إلى عام ١٧٦٥، أي قبل أن توجد جمهورية الأرجنتين ببضع سنوات. وقال في خاتمة بيانه إن المملكة المتحدة لم توطن أي سكان مدنيين؛ وجميع المدنيين ولدوا هناك أو هاجروا طوعا من مختلف البلدان، بما في ذلك الأرجنتين، خلال القرن التاسع عشر.

٦٢ - **السيد مازيو** (الأرجنتين): قال إن وفده يعيد تأكيد البيانات التي أدلى بها رئيس الأرجنتين في الدورة الحالية للجمعية العامة ووزير خارجية الأرجنتين أمام اللجنة الخاصة في حزيران/يونيه ٢٠١٦. إن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني. وقد احتلت المملكة المتحدة هذه الأراضي بشكل غير قانوني ولذلك فهي محل نزاع على السيادة اعترف به عدد من المنظمات الدولية وقرارات الجمعية العامة المتعاقبة التي تدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وأيّدت اللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية أيضاً هذا الموقف.

٦٣ - وأعرب عن أسف الأرجنتين للمحاولات التي تبذلها بريطانيا العظمى من أجل إخفاء عملية اغتصاب الأراضي التي ارتكبتها في عام ١٨٣٣، والتي احتجت عليها الأرجنتين مرارا وتكرارا. وأضاف قائلا إن تلك المحاولات الرامية إلى تشويه التاريخ كشفت أن المملكة المتحدة غير متيقنة من مشروعية موقفها فيما يتعلق بمركز الأرخبيلات المعنية. وبدلا من أن تحاول المملكة المتحدة دحض الحقائق التاريخية التي سبق أن اعترفت بها، ينبغي لها أن تفي بالالتزام الذي تعهدت به بالسعي إلى إيجاد حل عادل ونهائي للنزاع على السيادة عن طريق المفاوضات الثنائية مع الأرجنتين، امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠).

٦٤ - وأشار إلى أنه من الواضح أن مبدأ تقرير المصير، وهو الأساس الوحيد الذي تحتج به المملكة المتحدة دعما لموقفها، لا ينطبق على النزاع قيد النظر، كما أكدت ذلك الجمعية العامة وفي البيانات التي اعتمدتها المحافل المتعددة الأطراف. ثم قال إن التصويت غير المشروع الذي جرى في جزر مالفيناس عمل انفرادي قامت به المملكة المتحدة، لم يُسوّ النزاع أو يؤثر على حقوق الأرجنتين غير القابلة للتصرف أو في أعمال اللجنة الخاصة. وكان استفتاء عام ٢٠١٣ عملية لا طائل منها، إذ طُلب فيها إلى الرعايا البريطانيين إذا كانوا يرغبون في أن يظلوا مواطنين بريطانيين، ولم تفض إلى حل النزاع على السيادة. أما مصالح سكان جزر مالفيناس فقد عولجت، وينبغي أن تعالج، بموجب قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين.

٦٥ - واسترسل يقول إن الأرجنتين ترفض استمرار أعمال استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة التي تقوم بها المملكة المتحدة من جانب واحد في المناطق البحرية المحيطة بجزر مالفيناس، منتهكة بذلك القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة، بما فيها القرار ٤٩/٣١. واختتم بيانه بالقول إنه لئن يؤكد من جديد حقوق الأرجنتين السيادية فإنه يكرر تأكيد استعدادها لاستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

طلبات الاستماع

٦٦ - وجه الرئيس الانتباه إلى ١٣٣ طلبا للاستماع في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، منها طلب واحد يتعلق بجزر الفولكلاند (مالفيناس) (A/C.4/71/2)، و ١٨ طلبا تتعلق بپولينيزيا الفرنسية (A/C.4/71/3)، وطلب واحد يتعلق بجبل طارق (A/C.4/71/4)، وأربع طلبات تتعلق بكاليدونيا الجديدة (A/C.4/71/5)، وثلاثة طلبات تتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/C.4/71/6)، و ١٠٦ طلبات تتعلق بالصحراء الغربية (A/C.4/71/7). وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٦٧ - وقد تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٣٥.